# الهجرة كدينامية تنمية منتجة لحراك سوسيوثقافي في المجال الحضري

# Immigration as a dynamic of development Producer of sociocultural movement In the urban sphere


إعداد

**د. شهاب اليحياوي**

**Dr. Shehab Al Yahyaoui**

**أستاذ مساعد للتعليم العالي في علم الاجتماع - جامعة تونس**



***Doi: 10.33850/ajahs.2022.234556***

**الاستلام : ٧ / ٢ /٢٠٢٢ القبول : ١٤ / ٢ /٢٠٢٢**

اليحياوي ، شهاب (٢٠٢٢). الهجرة كدينامية تنمية منتجة لحراك سوسيوثقافي في المجال الحضري. ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، مج(٦)، ع(٢٢) أبريل، ٦٩ – ٩٤.

## الهجرة كدينامية تنمية منتجة لحراك سوسيوثقافي في المجال الحضري

**المستخلص** :
لا شكّ أن ظاهرة الهجرة العابرة للمجتمعات تطرح مشكلات اجتماعية وتنموية عدّة على مجتمعات الاستقبال مثلما على مجتمعات الانطلاق، غير أنّ الهجرة لا تقف نتائجها على الجانب السلبي بل أنّها شكّلت تاريخيا أحد الرافعات التنموية التي بنت علها الدول استراتيجياتها التنموية وسياساتها النقدية والمالية. وقد آثرنا في مقاربتنا السوسيولوجية للهجرة أن نتقفّى الأثر التنموي للتحويلات المالية والرساميل الاجتماعية والثقافية التي يحملها المهاجرين معهم، على المجالات الحضرية التي ينطلقون منها أي على المدينة. فالدينامية التنموية للهجرة تتجاوز الرابط النظري الذي يجعل من التحويلات المالية الضخمة عاملا دافعا للتنمية لتكشف ضمن الدراسة عن ضعف مردوديتها التنموية على قطاعات الفلاحة والمقاولات المتوسطة والكبرى القادرة على امتصاص او تقليل حدّة البطالة والفقر بالمجالات الحضرية. فقد انتهينا بناء على تحليل خطابات المهاجرين الذين أجرينا معهم مقابلات مفتوحة حول مجالات استثمار رساميلهم واعتمادا على ما سجلناه من ملاحظات خلال تواجدنا بأكثر من مجال حضري ضمن تونس الكبرى[1] الى غلبة الخلفية السوسيولوجية لفعل المهاجرين التنموي. فأغلب التحويلات المالية توجّه الى تحسين مستوى عيش العائلة وارتفاع مصاريفها بعامل توسّع الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لعائلات المهاجرين بدرجة أولى واستثمار الرساميل المصحوبة عند العودة الى المجال العقاري (اقتناء او بناء او توسيع المساكن) والى شراء السيارات الفاخرة بعامل رغبة المهاجر في التباهي الاجتماعي وإبراز التحوّل في المكانة الاجتماعية التي ينتظر من المحيط الاجتماعي ان يعامله بها وعبرها. ولذلك استخلصنا في دراستنا السوسيولوجية للهجرة الى ضعف الفاعلية التنموية لسلوك المهاجرين الاستثماري لعوائدهم المالية او المعرفية او الاجتماعية المراجمة طوال التواجد بالشتات. فلا نستطيع تبعا لذلك تأكيد تحوّل المهاجرين الى فواعل تنموية حقيقية.

**الكلمات المفاتيح :** الهجرة ، دينامية تنمية ، المجال الحضري ، الفعل التنموي، الفاعلية التنموية.

---

١ **تونس الكبرى** هو إقليم يتبع جغرافيا إقليم الشمال الشرقي **التونسي**، ويضم **ولايات تونس** وأريانة وبن عروس ومنوبة، أي مدينة **تونس** وما حولها(ضواحيها). تبلغ مساحتها الجملية أكثر من ٢٠٠٠ كم$^2$.

**Abstract:**

The phenomenon of cross-community migration has undoubtedly raised a number of social and development issues to host and home societies alike. However, migration is not necessarily negative in terms of impact as it has historically played the role of a key progress lever upon which countries build their development strategies, and monetary and financial policies. We have opted through this sociological study of migration for the examination of the developmental impact of financial transfers, and the social and cultural outflows that migrants carry with them from their original urban areas to the city. The migration process goes beyond the mere theoretical link that makes of huge financial transfers a driving development force, to reveal the weakness of its developmental impact on agriculture and medium and large enterprises capable of reducing severe unemployment and poverty in urban areas. The study findings were based on the analysis of migrants' discourse through unstructured interviews conducted with them about the areas of their capital investment, and field notes recorded during our presence in more than one urban area in the region of the Great Tunis. It was concluded that the migrants sociological background prevailed in their developmental work. As a matter of fact, most financial transfers are devoted to the raising of the migrant families' living standards and spending power. This is achieved through better health, educational, and social welfare for these families in the first place, and the investment of the outflows in relation to the field of real estate (the acquisition, construction, or expansion of housing) and to the acquisition of luxury cars to show off in society to mark the shift in their social rank shaping social interaction. Therefore, it may be concluded that the limited effectiveness of migrants' investment behavior about their financial, cognitive or social profit is doomed to

dispersion/ diaspora. Accordingly, we cannot confirm migrants' transformation into real development actors.
**Keywords**: migration, development dynamism, urban sphere, developmental act, developmental effectiveness.

**تقديم:**

تؤسّس الحقائق الجديدة لديناميات الهجرة الفردية والجماعية الى مقاربة جديدة للعلاقة الممكنة بين التنمية في بعدها المحلي وظاهرة الهجرة في وجوهها النظامية أو غير النظامية (غير الشرعية) تتجاوز الصورة النمطية للمهاجر الستيناتي او السبعيناتي الذي تجسّر هجرته بينه وبين الثروة وتحسين ظروف عيشه والوضعية الاقتصادية الاجتماعية للعائلة عبر تكوين رأسمال قابل لتجاوز الفقر وبناء عالمه الجديد المتسّم نمطيا بالفيلا الفاخرة والسيارة الفاخرة ونمط معيشي ترفيهي. فلم يعد قرار الهجرة فرديا ولم يعد يعبّر عن رؤية شخصية ورابط خصوصي للفرد بالجماعي وبتصوّره لقدرة مجتمع على تلبية انتظاراته بل أصبحت العائلة تتّخذ قرار الهجرة وتهيّؤ أقرب افرادها استجابة للشروط الذاتية والموضوعية لأداء المهمّة بنجاح. فالمهاجر او متّخذ قرار الهجرة أصبح قاطرة الجماعة نحو مجتمع الاستقبال من حيث تهيئة شروط نفاذهم وانتقالهم أي إتمام البعد الجماعي لفعل الهجرة. فهجرة الفرد من العائلة لم يعد استراتيجية تحسين الوضعية الاقتصادية الاجتماعية للعائلة ضمن مجتمعها الأصلي (هجرة وقتية) بقدر ما تحوّلت الى قاطرة نحو هجرة أوسع أو انتقال نهائي نحو مجتمع الاستقبال (هجرة دائمة). اننا امام تطوّر هيكلي يكشف عن ارتحال الديناميات الفردية الى ديناميات جماعية[٢] تخلق شروطا ومبرّرات جديدة لتدييم الهجرة وتقليل فرص العودة التي تزداد صعوبة مع تنامي عجز اقتصاديات مجتمعات المنشأ ومناويل التنمية المعتمدة ضمن مجتمعاتها المحليّة (الساكنة الحضرية). فظاهرة الهجرة بوصفها "شكل حراك جغرافي وسوسيولوجي تحركه

٢ عدنا هنا الى تقارير الهجرة الدولية والى تقارير الهجرة غير الشرعية التي يموت فيها الأب والأم والابن الرضيع وتموت فيها الأم ووليدها تاركة زوجها واحد أبنائها في بلد المنشأ. ثم ان التقارير الأمنية تكشف باستمرار ظاهرة تأثيث الهجرة غير الشرعية وتطور تركيبة المغامرين برحلات الموت من اجل الهجرة حيث لم تعد تحمل هذه القوارب العاطلين عن العمل والهاربين من العدالة وضعيفي التشغيلية بل كثيرا ما كشفت تقارير الموتى في هذه الرحلات عن عائلات ميسورة الحال واطارات متوسطة في الدولة وحاملي شهائد عليا في تخصصات علمية وتكنولوجية حديثة.

دوافع وأسباب، وينخرط في ثنائيةً الجذب والطرد التي تناولتها سابقا أدبيات علم اجتماع الهجرة والنظريات الكلاسيكية المفسرة للظاهرة"(التايب،٢٠١٧).

وقد أصبح توفير مواطن الشغل وتحسين الظروف الاقتصادية مع استمرارية وتضخّم اخفاق اقتصاديات مجتمعات المنشأ، مسؤولية الفرد باشتراك أو دعم أو اتّفاق مع العائلة في اتخاذ قرار الهجرة وتحمّل تبعاته. فالتغيرات التي تعرفها المجتمعات قليلة التنمية وفاقدة القدرة والآليات التي تحمي حدودها غير المادية (اولبريش،٢٠١٣) وضعت الأفراد أمام مسؤوليتهم الذاتية على تكوينهم وتأهيلهم وتملّك التشغيلية الذاتية (اولبريش،٢٠١٣) الملائمة لمقتضيات الاندماج في سوق الشغل والتحول ضمن الحياة الحضرية الى منتج للقيمة ومستهلك.

غير أنّ هذه التحولات والتغيرات في استراتيجيات الهجرة الفردية والجماعية وفي بنيتها لا ينفي ما للهجرة الدولية بتفرّعاتها وتنوّعاتها من أثر عميق لا على أسر المهاجرين فحسب بل أيضا على سيرورات التحضّر والتنمية المحلية والنسيج العمراني للمجال الحضري عبر ما تخلقه التحويلات المالية للمهاجرين أو عودتهم النهائية من حركية تنموية وعقارية ومعمارية وعمرانية تمسّ بكيفيات متخالفة البناء الاجتماعي للمجتمع المحلّي وسيرورة التنمية والحوضرة ضمنه. فكاستالز(castells,1997)ينظر الى المدينة على انها مجال التدفقات وليست ساكنة مادية ممّا يستوجب تبعا لهذا الفهم اعتبار المهاجرين العائدين الى مدنهم فواعل تغيّر وتنمية للمجال الحضري بما يصطحبون معهم من رساميل مالية واجتماعية وثقافية ومن تجارب حياتية مختلفة.

فالمهاجرون لا يحوّلون او لا ينقلون الرساميل المالية فحسب الى مجتمعاتهم بل هم يصطحبون معهم خبرات ومعارف ومهارات وأفكار وطرائق جديدة للتصرّف لمجتمعاتهم المحلية **(المقاربة الثقافوية للهجرة).** مما يفسح المجال للتحليل لتناول مفهوم المجتمع المحلّي عبر الوضعية التي تخلقها دينامية نقل الجماعات المهاجرة متنوّعة التركيبة لرساميل معرفية ومهنية وثقافية وقدرات تشبيك تنموي تساعد في فتح المجتمعات المحلية على الخارج عبر استثمار رصيد النجاحات والعلاقات التي راكمتها هذه الجماعات في مجتمع الاستقبال في جلب الاستثمار الأجنبي او منح المؤسسات الصغرى بالمجتمع المحلي علاقات اقتصادية ومالية وتسويقية مع المؤسسات أو الأسواق الدولية **(المقاربة التنموية للهجرة).**

تنكشف الهجرة في ابعادها الإيجابية محرّكا تنمويا ودينامية خلق حراك اجتماعي يمسّ التشكيل الاجتماعي للمجتمع المحلي من جهة توسّع الطبقة الوسطى وانتصابها كمشغّل محلّي عبر امتصاص جزء من طلبات الشغل وتخفيف نسب العطالة بمجتمعاتها المحلية. وتتسع تأثيرات الهجرة على المدينة لتمسّ مورفولوجيتها

المجالية ونسيجها المعماري والعمراني وظهور احياء جديدة تستوعب توجّهات الرساميل المحوّلة او المراكمة لدى المهاجرين العائدين الى مجتمعاتهم المحلية نهائيا أو الاعداد لهذه العودة النهائية المبرمجة.

تحاول هذه الورقة البحثية المقترحة أن تستشكل سوسيولوجيا أثر الهجرة الدولية بتلوّن اشكالها في المجال الحضري في خلق دينامية اقتصادية وتحولات النسيج العمراني والمعماري من جهة وما تحدثه من تغيّر في تمثّل الهجرة والمواقف منها. فالبحث لا يتّجه الى تكرار الطروحات الماكروتنموية التي تقارب علاقة الهجرة بمسألة التنمية والتغيّر من خلال تأثير التحويلات المالية الرسمية على رصيد العملة الصعبة للبلد او على الادخار الوطني وتمويل المشاريع التنموية الكبرى للدولة وما الى ذلك. فنحن نتّجه الى استشكال العلاقة في حضرة الميكرو سوسيولوجي أي الظواهر الجزئية المتّصلة بالمهاجرين كأفراد وما يتّخذونه من قرارات استثمارية لعوائدهم المالية وكيفيات استفادتهم من الرساميل التي راكموها خلال او بعد تجربة الهجرة في تغيير وضعيتهم الاجتماعية ووضعية عائلاتهم والتحوّل من رقم في معدلات الفقر الى فاعل في استراتيجيات تقليص الفقر. وفي سبيل بلوغ هذه المباحث الفرعية ارتأينا تناول التحوّلات في تمثّلات وديناميات الهجرة خلال العشريات الأخيرة مدخلا نحسبه على غاية من الأهمية التي تحيلنا امام تعقّد الظاهرة وعدم مقبولية التعاطي أحادي الجانب مع بنيتها وتحولاتها التاريخية الى آثارها المتفرّعة بين ضعف او انعدام المردودية التنموية واعتبارها قاطرة ومحرّك تنموي للمجتمعات المحلية ومتعدّد أوجه التغير التي تحدثها ضمن المجال الحضري الذي هو المدينة.

**أولاّ: بنية الظاهرة وتحولّ الديناميات: من الفردي الى الجماعوي**

**١. في تاريخية ظاهرة هجرة التونسيين:**

تصعد ظاهرة الهجرة في تونس الى فترة الحماية الفرنسية وبالأخص منذ الحرب العالمية الثانية، وان بشكل محدود. ولم تتوسّع تدفقات الهجرة بشكل لافت الاّ بداية من **ستينات** القرن الماضي رغم اتجاه الدولة الوطنية الفتية الى منع الهجرة حفاظا على رأسمالها البشري الذي لا زال في طور التكوين بعد الاستقلال بسنوات قليلة خاصة مع تبني الدولة لنموذج تنموي **تعاضدي**. وقد شكّلت فرنسا المقصد الأهم ومثّلت المانيا وبلجيكا البلدان الأوروبية الأكثر اغراء وجذبا لليد العاملة غير الماهرة الباحثة عن العمل في ظل عجز الدولة التونسية عن استيعابهم (Kassar,2005) .

مثّلت فترة **السبعينات** من القرن الماضي تحوّلا مهما في ظاهرة الهجرة في تونس حيث خفتت رقابة الدولة على الهجرة مع فشل تجربة التعاضد وتبني الدولة التونسية تجربة **ليبيرالية** الدولة( الهرماسي،١٩٩٣) . وقد خلق هذا التحوّل في النموذج التنموي تغيّرا عميقا في سياسة الدولة تجاه هجرة التونسيين للخارج وتبدّلا نوعيا في رؤيتها لدينامية الهجرة التنموية. فتحوّلت الدولة من مانع وحارس باسم

حماية الرأسمال البشري الوطني الشحيح ابّان السنوات الأولى للإستقلال وبناء الدولة الوطنية الى فاعل منظّم ومهيكل لسيرورة هجرة التونسيين. وقد أفضى هذا التحوّل النوعي لدور وموقف الدولة الى تضاعف عدد المهاجرين التي ارتقت الى ثلاث مرّات بالنسبة للهجرة نحو فرنسا بالذات مقارنة بالستينات (من ٥٢١٧٩ الى ١٤٩٢٧٤ سنة ١٩٧٣م) (تيبو ، ٢٠١٢). فلم تعد الهجرة بالنسبة للدولة التونسية وكذا كثير من الدول المغاربية معضلة اقتصادية واجتماعية بقدر ما تحوّلت عمليا الى عامل مساعد في استراتيجيات حلّ مشكلات الفقر والبطالة وبعدا مهمّا في عملية التنمية بأبعادها المتعدّدة. اتجهت تبعا لذلك الدولة التونسية الى مأسسة الهجرة ورسمنتها عبر بعث وتركيز هياكل حكومية لتنظيم وهيكلة تدفق الهجرة نحو أوروبا خاصة. فاتّخاذ الهجرة بعدا مؤسسيا ورسميّا إنّما مأتاه ومبرّره اقتناع الدولة التونسية بالمردودية التنموية التي يمكن اعتمادها بجديّة في وضع سياسات التنمية. فتمّ بعث مكتب التدريب المهني والعمالة (OFPE)سنة ١٩٦٢م ومكتب التدريب المهني والعمالة سنة ١٩٦٩م بغاية تنظيم هجرة اليد العاملة التونسية وتأهيلها مهنيا ومتابعة العمال المهاجرين في الخارج وتسهيل عودتهم في حال قرّروا ذلك.

هذا وقد عرف نسق تدفّق الهجرات التونسية نحو أوروبا أزمة حادّة بداية السبعينات (١٩٧٣م-١٩٧٤م) حيث تراجع ترحيب أوروبا بتدفّقات الهجرة نحوها بشكل فتح مسارات جديدة لهجرة العمالة التونسية اتّجهت أساسا نحو البلدان العربية النفطية (ليبيا والدول الخليج العربي) التي كانت في حاجة كبيرة لليد العربية المؤهّلة وغير المؤهلة بحسب القطاعات. وقد امتدّت سياسة الدولة التونسية المؤطّرة والمنظّمة للهجرة المدرّبة حتّى التسعينات التي شهد فيها نسق الهجرة اتّساعا وتحوّلا مهمّا في بنية الهجرة تجلّى في اتساع حضور الكفاءات في معدلات الهجرة سواء نحو أوروبا او أمريكا حيث بلغت ٨.٩ بالمئة من التونسيين المهاجرين نحو بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(OCDE) . وقد توجّهت هذه الهياكل أساسا نحو تدريب اليد العاملة وفي الآن نفسه التسويق لها عبر الوساطة بينها وبين بلدان الاستقبال الراغبة في اليد العاملة التونسية وخاصة الدول العربية النفطية[٣].

٣ اتفاقات بشأن إقامة العمال وتنقلهم 1964 ( ، 1991 ، ) 2006 وبشأن الازدواج الضريبي ) 1975 ( مع المغرب؛ اتفاقات الاستقرار مع الجزائر) 1963 ( ؛ الاتفاق بشأن تعزيز التلاقح والتعاون في مجال التدريب المهني مع المغرب ) 1973 ( وبشأن عمل القوة العاملة وتنقلها مع ليبيا) 1974 ( ؛ الاتفاق بشأن القوة العاملة مع سوريا) 2004 ( ؛ عدة اتفاقات مع إيطاليا تمتد في الفترة ما بين 1998 و 2011 لاسيما لمكافحة الهجرة غير الشرعية؛ والاتفاقات مع فرنسا بشأن ا إ لقامة والعمل) 1988 ( ، وتبادل المهنيين الشباب ( ) 2004وبشأن التدبير المنسق للهجرة والتنمية التضامنية) 2008 ( ؛ آليات التعاون مع

فأنشأت بذلك سنة ١٩٧٢ الوكالة التونسية للتعاون الفني (ATCP) التي فتحت للعمالة التونسية من متعدّد التخصّصات والمستويات منافذ جديدة ومتنوعة للهجرة بناء على عقود عمل تجاوزت مثلا ألفي عقد عمل سنة ٢٠٠٨. وقد سعت الوكالة لتوسيع الأثر التنموي لهجرة التونسيين الى الخارج والاستفادة العامة من التحويلات النقدية بالذات في البرامج والمخططات التنموية أنشئ سنة ١٩٨٨م ديوان التونسيين بالخارج (OTE) تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية من أجل وضع البرامج والاستراتيجيات التي من شأنها تذليل العراقيل والصعوبات التي تحول دون الاستفادة القصوى من عوائد الهجرة المادية وتقديم تشجيعات وتسهيلات متعدّدة لدفع المهاجرين التونسيين الى تحويل عوائدهم المالية واستثمارها في البلد الأصل او ادّخارها.

صفوة القول، أنّ تدفّق التونسيين نحو الخارج تأثّر تاريخيا بتغيّرات المناويل التنموية المتبنّاة من قبل الدولة الوطنية وأصبحت منذ سبعينات القرن الماضي أحد الثوابت الرئيسية في سياسة التنمية في تونس باعتبار المردود الاقتصادي لتحويلات المهاجرين المالية في مجالات تدعيم احتياط العملة الصعبة والرفع من الادخار الوطني وتعديل الموازنات المالية المختلّة وتنشيط قطاعات اقتصادية على رأسها الفلاحة (ضمن المجالات الريفية) والخدمات (ضمن المجالات القروية والحضرية). غير أنّ تقدير حجم وقيمة التحويلات المالية للمهاجرين تظلّ مسألة معقّدة وغير دقيقة اعتبارا لأنّ الهجرة المنظّمة التي تكون فيها هياكل الدولة وسيطة ومسّهلة لعملية الهجرة لا تكشف الاّ الجزء الأقلّ من حجم التدفّقات البشرية للتونسيين نحو الخارج والتدفّقات المالية نحو بلد المنشأ التي تتجه في كثير منها الى الوسائط غير الرسمية للتحويل نظرا لتعقّد وارتفاع تكاليف التحويل المالي عبر المسالك البنكية والبريدية. فالهجرة غير النظامية تشكّل مسلكا أكثر جذبا واغراء للتونسيين خاصة بعد الثورة وتراجع قوة وحضور الدولة على الأصعدة الأمنية والتنموية والدولية.

**٢. تحوّل ديناميات الهجرة: من الفردي الى الجماعوي**

يصعد عدد التونسيين بالشتات الى ١.٢٢٤ مليون فرد، أي ما يعادل ١١.٣% من السكان التونسيين، يتواجد أكثر من ٨٤ % منهم في دول أوروبية[٤]. تحتلّ فرنسا الوجهة الأكبر للتونسيين المستقرّين بأوروبا بما يعادل عُشر سكان تونس

---

الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية، والتي تشمل الهجرة .وتم إبرام اتفاقات ثنائية للضمان الاجتماعي مع البلدان الرئيسية المستقبلة للرعايا التونسيين (الجزائر، ومصر، وليبيا، والمغرب، وألمانيا، والنمسا، وبلجيكا، وإسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا) ، إضافة إلى إبرام اتفاقية عن الضمان الاجتماعي لفائدة الطلبة مع موريتانيا.

٤ الإحصاء العام للسكان والسكنى، المعهد الوطني للإحصاء.

(١.٢٠٠مليون فرد) و٥٥%من التونسيين بالشتات[٥] بحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى الأخير (٢٠١٤) تتلوها إيطاليا ثم ألمانيا (المعهد الجامعي الأوروبي،٢٠١٠). ويتوزّع ١٢ بالمئة من الشتات التونسي بين المغرب العربي حيث تمثّل ليبيا كأوّل وأكبر وجهة، رغم تراجعها بعد الثورة (٢٠١٠-٢٠١١) بما يعادل ٢٥ % بسبب الوضع الأمني المتردّي بها اليوم وبين بلدان الخليج العربي التي تستقبل حوالي ٥٣ ألف تونسيا، من بينهم ١٧ ألف في المملكة العربية السعودية و١٩ ألف في الإمارات العربية المتحدة .

هذا وقد كشفت دراسة المعهد الوطني للإحصاء الارتباط الوثيق بين الهجرة والمعطى الاقتصادي المتمثّل في الفقر والبطالة والتهميش (قلّة العناية التنموية بالجهة او الفئة)، يشكّل أرضية تفسيرية لحقيقة أنّ ٦٤% من التونسيين المهاجرين ينطلقون من مجالات ريفية غير حضرية ومن مناطق مهمّشة (الأحياء الهامشية والعشوائية المحيطة بالمدن الكبرى) وخاصة الوسط الغربي للبلاد حيث تصل نسبة الفقر ضعف المعدّل الوطني.

تضعنا القراءة الكيفية للمعطيات الكمية ولمتغيرات البحث التي استندت اليها الدراسات والاحصائيات التي تقدّمها المنظمات والهيئات الدولية الخاصة والتابعة للمنتظم الأممي أمام تحوّلات عميقة في ظاهرة الهجرة ترتقي الى مستوى التغيّر الهيكلي للظاهرة. وتستدعي هذه النتيجة تحليل الديناميات الجديدة للهجرة وما تحيل اليه من دلالات ورهانات متحوّلة وجديدة للظاهرة، لا بد من التنبّه اليها تحليليا لفهم أعمق وأوسع لواقع الهجرة وتحولاتها المحلّية والدولية. لم يعد مشروع الهجرة فرديا وسريّا يخطّط له الفرد بمعزل عن العائلة وخفية عنها لعلمه بتخوّفها من تجربة الغربة ومخاطر الانتقال من محيط غير مرضي لكنّه آمن الى محيط مغري لكنّه يخفي مخاطر عالية للفشل وحتى للموت. فحتّى الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية تتمّ بموافقة العائلة وتمويلها للمغامرة بل إنّ تقارير ضحايا ما يسمّى في تونس بالحَرْقَة (ركوب البحر في اتجاه أوروبا رغم علم الشخص التام بالاحتمالية العالية للموت) تكشف عن تعدّد الضحايا من نفس العائلة في نفس رحلة الموت. فكثير من التقارير تحدّثنا عن موت الزوج والزوجة والابن وعن موت اخوة ذكور واناث في نفس رحلة الهجرة غير النظامية.

لم تعد الهجرة ببعديها النظامي وغير النظامي مغامرة وقودها اليأس الذي يسكن الفرد ويمنحه المبرّرات والحجج القوية لاتخاذ قرار المخاطرة أحيانا عير تجربة "

٥ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، /158اعتمدت بقرار الجمعية العامة ٤٥.

الحَرْقَة" بالمفهوم التونسي المتداول لتوصيف الهجرة غير الرسمية. وفي هذا الإطار يقول أحد الشباب الذين أجرينا معهم مقابلة" **وهل انا في بلادي حيّ حتى أخاف ان اخسر حياتي، انا ميت والموت الذي تقصده لا يخيف لأنه في نهاية الأمر سينهي محنة حياة مستمرة، إذا ان اركب الموت فمن أجل اختطاف فرصة حياة ممكنة ومحتملة**".[٦] أصبحت العائلة تعدّ وتهيّؤ أكثر أفرادها قدرة على الاستجابة لشروط القبول والاندماج في مجتمع الاستقبال ليخوض تجربة الهجرة النظامية وحتى غير النظامية ليلعب دور الرافعة أو الجسر الذي سينقل العائلة في جزء كبير منها أو كل العائلة الى مجال جديد للعمل أو الاستقرار أسريّا بمجتمعات عربية او أوروبية. إنّنا امام قرار غير اعتباطي يحيلنا الى عقلانية الفعل بمعناه الفيبري وغائيته( المالكي،٢٠١٥) لم تعد فردانية بل أصبحت عقلانية جماعوية باعتبار تأثير ومشاركة العائلة في قرار الهجرة وبناء الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق النجاح كغاية جماعية وليست فردية[٧]. وقد بيّنت الدراسة التي انجزتها المنظمة العالمية للهجرة في إطار المشروع البحثي (**Tido**) (Bouctouche, Fourati, Zekri,2011 )أنّ الالتحاق بالعائلة مثّل سببا مباشرا للهجرة لدى ٢١ بالمئة من المهاجرين التونسيين الى أوروبا وأن قرابة ثلثي المهاجرين متزوجين (٦١.٩ بالمئة). ولم تشذّ دراسة عبد الستار السحباني حول الشباب والهجرة غير النظامية في تونس(السحباني، ٢٠١٦) عن هذا الاستنتاج للتحوّل في دينامية الهجرة والحضور القويّ للجماعة (العائلة والأصدقاء الذين سبقوا الى الهجرة وبالتالي نتحدّث على ما يسمى بالمفاعيل التضعيفيةmultiplicateurs effets) في قرار الهجرة واعتبارها تجربة نجاح غير فردية بل جماعية. ويحتلّ طلب الشغل الدافع الرئيس بامتياز لاتّخاذ قرار الهجرة ويتصدّر سلّم الدوافع المنتجة للظاهرة وتبدّل نسقها. أمّا المعطى العائلي فلا تضعف مرتبته الثانية في اتخاذ قرار الهجرة واختيار الوجهة أهميتها وتأثيرها الذي يتحدّد لدى Harbinson (Piguet,2013) ببنية العائلة ونوعيتها. فعقلانية قرار الهجرة ليست فردية بل جماعية باعتبار أنّ حساب وتوقّع الربح والخسارة يتجاوز الفرد المهاجر الى كل العائلة(Pinel,2019)

٦ مقابلة أجريت مع **م.ح** يوم ٧ جانفي ٢٠٢٠، بحي بن خلدون بأطراف العاصمة تونس وهي منطقة عرفت تدفقات مهمة للهجرة نحو أوروبا في شباب المنطقة منذ الثمانينات من القرن الماضي.

٧ لا يتأتّى البعد الجماعوي لعقلانية فعل الهجرة من مشاركة العائلة في اتخاذ القرار بل أيضا من تقاسم العائلة لقيم وأفكار وتصورات وتمثّلات وانتظارات محفّزة ومنشّطة لتوافق العائلة على قرار الهجرة.

قد يكون الانتقال نهائيا وقد يكون استراتيجية جماعية لتغيير وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية بمدينتها الأصل (تحسين المسكن او توسعته او بناء مسكن جديد وبعث مشروع تجاري او اقتصادي لتأمين العائلة جماعيا من البطالة والفقر)، غير أنّ المشترك يحيلنا الى تحوّل الهجرة من فعل فردي (قرار شخصي) الى جماعوي (قرار مشترك) يشي بوضوح توسّع الاجماع حول عدم الأمان الاقتصادي او السياسي او الاجتماعي الذي يتعمّق الإحساس به كلّما تعمّق عجز المجتمع الأصل عن ادماج أفراده في الحياة الاقتصادية او توفير مقوّمات الأمان الاجتماعي أو السياسي بفعل تعطّل سيرورة التنمية أو عدم قدرة النموذج التنموي على منع تفاقم ظاهرات البطالة والفقر وغلاء المعيشة وضعف او غياب فرص العمل اللائق. فعديد الدراسات لأسباب هجرة الشباب العربي انتهت الى تجاوز الصورة التقليدية التي تقرن بين الهجرة واستدامة البطالة. فما يقرب عن نصف العينة التي اشتغلت عليها دراسةالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تونس (السحباني، ٢٠١٦) والتي عبّرت عن رغبتها في الهجرة غير عاطلة إلاّ أنّ عملها هذا لم يحصّنها (العامل الفقير) من استبداد رغبة خوض تجربة الهجرة بهم أي البحث عن تجربة حياة مغايرة ومغرية تغذّي تمثّلات الهجرة كدينامية ارتقاء وتحسين وضعيات (Sayad,1999) تشترك فيها العائلة وتباركها بل وتشتغل عليها وفق تمشي واستراتيجية تراها أنسب لتحقيق لأهدافها ورؤيتها لذاتها ولمكانتها ولعلاقتها بمجالها المعيش. وهو ما عبّر عنه بوضوح تامّ أحد المهاجرين " **من أنّ العمل في تونس حتى ان توفّر فانّه لا يرتقي الى ضمانة حقيقية للأمان على المستقبل. أنا تركت عملي في تونس وسافرت الى فرنسا والحمد لله نجحت في الحصول على شغل وتحسين وضعية عائلتي وسكنها كما ترى. منزلنا ما كان ليتحوّل الى هذا المشهد اللائق لو بقيت هنا في تونس. فالشغل في تونس هو لضمان الحد الأدنى للعيش ولا يبني المستقبل ولا يحقق العيش الكريم. أمّا العمل في الخارج فانّه يختصر وقت الواحد منّا في تأمين مستقبله في تونس إذا أراد العودة. أنا غامرت من اجل هذه العائلة ومن اجل اخوتي. ما كان لأضمن لهم مشروع عائلي يؤمّنهم لو لم اغامر.** "[٨].

هذا التحوّل في الفاعل المرجعي للهجرة وخلفياتها من الفرد الى العائلة أقرّته الأدبيات النظرية المحدثة والمسوح الاجتماعية في العشرية الأخيرة حول الهجرة. فقد

٨ مقابلة أجريت مع ص.ف يوم ٠٨ جانفي ٢٠٢٠ وهو كهل يبلغ ٤٠ سنة من العمر سافر الى فرنسا منذ ٢٠ سنة بطريقة غير شرعية ولكنه نجح في تسوية وضعيته ببلد الاستقبال وتحسين وضعية عائلته وبناء طابق علوي وإنجاز مشروع تجاري بالحي الذي يقطنه بالمدينة.

بيّنت دراسة ميدانية للمرصد الوطني للشباب ان الهجرة السرية ذاتها أو غير النظامية أصبحت تلقى دعما عائليا من جهة المساندة المعنوية والتمويل أيضا وحتى المشاركة في مغامرة ما يصطلح على تسميته " بالحَرْقَه"[٩]. ويتّضح السند العائلي (البعد الجماعوي) أوسع ضمن الهجرة النظامية او الشرعية كما ورد في دراسة مهدي مبروك سنة ٢٠١٠ حول ثقافة الهجرة السرية(مبروك،٢٠١٠) بما أن نصف العائلات تقريبا لا تدعّم فحسب مشروع أبنائهم للهجرة والبحث عن مسارات دراسية وحياتية جديدة بل انّها تنخرط معهم في التخطيط والبرمجة والاستعداد المعرفي والمالي لتجسيد المشروع لقناعتها القوية في ان سبيل الهجرة مسار نجاح جدير حتى بالمغامر في سياق تنموي غير مبشّر بتغيّر الوضعيات وانفراج معضلة البطالة وبخاصة العالمة( أصحاب الشهائد العليا).فلم يظلّ الفرد كما في الأدبيات الكلاسيكية هو الفاعل المرجعي مثلما أنّ كثير من البحوث حول الهجرة تقرّ بحدوث تغيّر في الهدف المرتبط بالهجرة من تعظيم الربح الذي لا يفقد بريقه واغرائه حتى في ادنى دراجاته الممكنة في علاقة بحجم الخسارة الممكنة من عدم اتخاذ قرار الهجرة ، إلى تقليل المخاطر غير المتّصلة بالهجرة فحب بل أيضا المخاطر من البقاء في سياق غير متحرّك ويملك حظوظا ضعيفة للتطوّر والتغيّر. ويستند هذا الانتقال من التصوّر السائد للهجرة باعتبارها قطيعة (مع مجتمع المنشأ) الى الهجرة باعتبارها عملية خلق لروابط عبر وطنية عبر المجال (تكوين رأسمال اجتماعي) الى أنّ الفرد من جهة تفهّم نظريات الشبكات والرأسمال الاجتماعي يرتبط ببنية اجتماعية(Forsé,1994) تحيل الى العائلة في بعدها الضيق والموسع والى الأصدقاء والأجوار وسكان الحي التي تتحوّل الى شبكات اجتماعية (أو ما يسميها Granoveter بقوة العلاقات الضعيفة) ) (Granovetter,2000 تشكّل مصادر معلومة ومستند دافع او كابح لقرار الهجرة. فالهجرة وان كانت تمسّ فردا من العائلة فإنّ أثرها يتجاوزه نحو كلّ العائلة(Séraphin,2016).

**ثانيا: المهاجر فاعل تنموي وافد: هيمنة البعد العمراني**

عادة ما تتجه الدراسات حول تأثير الهجرة على مدن وحواضر مجتمعات الانطلاق الى التركيز على حجم الظاهرة وبنيتها من حيث الجنس والمستوى التعليمي والتأهيل والمجال لبلوغ نتائج تخص تطوّر هجرة المرأة او الشباب او الكفاءات المؤهّلة وانعكاس ذلك سلبيا على قدرة المجالات الحضرية على الاستفادة من امكانياتها البشرية والتعليمية والمهنية والاقتصادية للتحكّم في سيرورة التغيّر والتنمية الحضرية. لكن تتّجه دراستنا الى تتبّع الأثر التنموي والحضري لظاهرة هجرة الحضريين والمدينيين على التغيّر الاجتماعي والتنمية ضمن المدينة وتعقّب مضامين

٩ المركز الوطني للشباب ، http://www.onj.nat.tn/index.php/ar/

الفعل التنموي للمهاجرين من خلال مسارات ومآلات استثمار التحويلات المالية. وقد انطلقنا من فرضية أنّ البنية العمرانية والمعمارية والتوسّع الحضري الذي يعقب الفعل التنموي للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، هي المجالات الأكثر استيعابا للفعل التنموي للمهاجر التونسي. فثمّة رابط وثيق بين السؤال الحضري والسؤال حول الهجرة يضعف ضبابية الموقف من صلة سوسيولوجيا الهجرة بسوسيولوجيا المجال الحضري عبر البعد التنموي لعائدات المهاجرين. فلا يمكن التفكير في المدينة والتنمية الحضرية دون طرح مسألة الهجرة سواء في ابعادها الداخلية (في اتجاه المدينة) او أيضا الخارجية (انطلاقا من المدينة). ثم إنّ الهجرة إضافة الى كونها استراتيجية عيش فردية أو جماعية أو الاثنين معا ينظر اليها على أنّها تساهم بأشكال عدّة في خلق أصول منتجة والمشاركة في الحدّ من ظواهر الفقر والبطالة وفي سيرورة التنمية ضمن المجتمعات المحلية لبلدان المنشأ، فإنّ صلتها بالتنمية تتوطّد مع هذا الاعتراف بها من قبل الفواعل التنموية والحضرية بالمجتمعات المحلية كمعطى شديد الأهمية والتأثير الذي يرتقي بها الى عنصر مهمّ في التخطيط التنموي للمدن[١٠].

وفي هذا السياق سجّلت تونس انخراطها في برنامج" تعميم مراعاة الهجرة في التخطيط الإنمائية" الذي انطلق سنة ٢٠١٣ ليمتد على ثلاث سنوات. ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى دعم الاستراتيجية الوطنية لإدماج الهجرة الدولية في التخطيط التنموي تحت اشراف مزدوج لكتابة الدولة للهجرة، وديوان التونسيين بالخارج ووزارة التنمية والتعاون الدوليو بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة (مكتب شمال افريقيا، ٢٠١٤).

**١. طبيعة ومستويات العائد المالي للهجرة التونسية**

تستمدّ عوائد الهجرة المالية أهميتها مما تمثّله مقارنة بعوائد السياحة او الادخار الوطني او الناتج الوطني الخام من أهمية في تمويل الاقتصاد الوطني والمشاريع التنموية. حيث أنّ تحويلات التونسيين المالية عبر القنوات الرسمية فحسب بلغت سنة ٢٠٠٨ على سبيل المثال أكثر من ٧١ بالمئة من عائدات السياحة التي تعتبر من اعلى مصادر الدخل الوطني في تونس مثلما أن هذه العوائد المالية للمهاجرين التونسيين بلغت ٢١.٨ بالمئة من الادخار الوطني لنفس السنة. وقد تضاعف حجم التحويلات النقدية والعينية للتونسيين الذين بلغ عددهم ١١.٣ بالمئة من السكان سنة ٢٠١٤[١١]،

---

١٠ فقد بيّنت المنظمة الدولية للهجرة أنّ التحويلات النقدية الدولية نحو دول المنشأ قد تطوّرت لتصل إلى ٦٨٩ مليار دولار سنة ٢٠١٨، أكبر المستفيدين منها الهند (٧٨.٦ مليار دولار)، والصين (٦٧.٤ مليار دولار)، والمكسيك (٣٥.٧ مليار دولار) والفلبين (٣٤ مليار دولار). https://news.un.org/ar/story/2019/11/1044521

١١ الإحصاء العام للسكان والسكنى، المعهد الوطني للإحصاء، سبتمبر ٢٠١٤ .

مرتين تقريبا ما بين سنتي ٢٠٠٦ و٢٠١٦ ليتحوّل من ٢٠١٠ مليون دينار الى ٣٩١٣ مليون دينار سنة ٢٠١٦ أغلبها تحويلات نقدية لعبت دورا مؤثّرا في تعديل ميزان الدفوعات عبر تغطيتها لـ ٣٧ بالمئة من عجز الميزان التجاري. وتبعا للمعطيات الرسمية للبنك المركزي التونسي الصادرة يوم ٧ جافني ٢٠٢٠، [١٢] فقد قاربت تحويلات التونسيين بالخارج طيلة ٢٠١٩ ما قدره ٤٩٤٩.٣ مليون دينار مقابل ٤١٢٠.٧ مليون دينار خلال سنة ٢٠١٨ مما يفضي الى استنتاج زيادة قيمتها ٨٢٨.٦ ونسبتها ٢٠.١ بالمئة. وتمثّل بذلك هذه التحويلات نحو ٢٠ بالمئة من الادّخار الوطني لتحتلّ بذلك المرتبة الرابعة في مصادر توفير العملة الاجنبية.

**الرسم البياني 3: تطور عائدات تحويلات دخل العمل مقارنة مع عائدات الاستثمارات الأجنبية وغيرها من مداخيل الرأسمال (بمليون دينار تونسي)**

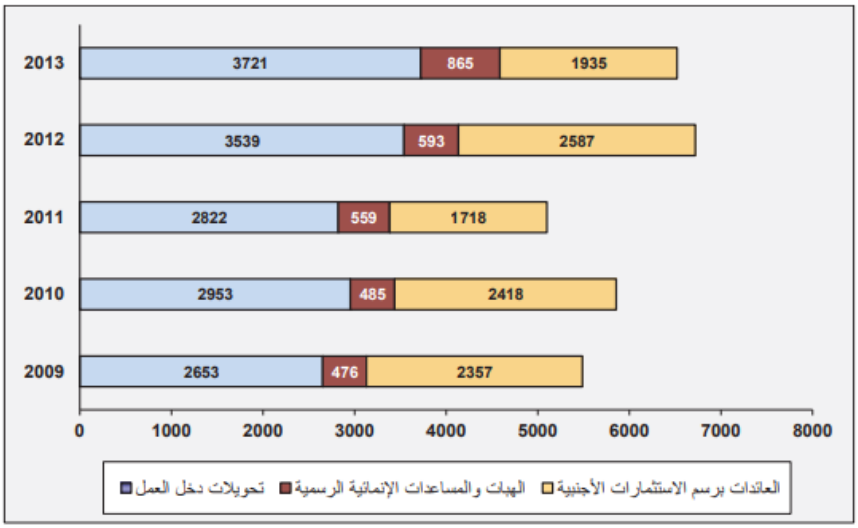


المصدر: البنك المركزي التونسي، إحصاءات ميزان المدفوعات (2013)

وقد بيّنت دراسات كثيرة حول التنمية والهجرة في تونس على غرار دراسة (TIDO 2011) ميل ٥٧ بالمئة من التونسيين المقيمين بأوروبا الى تحويل رؤوس أموال بشكل متواتر ومنتظم الى عائلاتهم بمدنهم الأصلية عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية. مثلما أنّ التونسيين المقيمين بأوروبا أساسا يعبّرون في غالبتهم العظمى

١٢ البنك المركزي التونسي .

(٨٥.٩ بالمئة) عن رغبتهم ونيّتهم في استثمار رساميلهم في مجتمعاتهم المحلية ببلدان المنشأ، غير أنّ دراسة (TIDO 2011) بيّنت أنّ (١١.٨ بالمئة) فحسب من عيّنة البحث استثمروا فعليا أموالهم في بلدانهم الأصلية. كما أنّ احداث مؤسسات صغرى ببلد المنشأ لا يتجاوز ٤.٤ بالمئة من استثمارات التونسيين في بلدهم الأصلي. وهذا سلوك يبدو ان لا يختلف نوعيا في مجتمعات المغرب العربي باعتبار أنّ غالبية الأموال الوافدة توجّه الى اقتناء عقارات او بناء مساكن بمدن الأصل لغايات تخرج عن معقولية الاستثمار والربح. ففي المغرب الأقصى توجّه أكثر من ٨٣ بالمئة من عائدات المهاجرين الى المجال العقاري وتبلغ هذه النسبة في تونس ٣٤ بالمئة سنة ٢٠٠٨. إذا فنحن امام مردودية ضعيفة تنمويا لتوظيف عوائد الهجرة والتحويلات تجاه بلد الأصل. ثمّ إنّ نوايا الاستثمار او الانخراط في مشروع استثمار للرأسمال النقدي المراكم إضافة الى أنّها غير مرتفعة بالشكل الذي يرقى بها الى مستوى الفاعلية التنموية على المجتمعات المحلية، فإنّها تتضاءل لدى المهاجرات مقارنة بالمهاجرين الذكور وتتوسّع لدى الجيل الأوّل للهجرة أي المولود ببلد الانطلاق. فهذا الجيل هو الأكثر استعدادا والأكثر توجيها لرأسماله للاستثمار بتونس مثلما أنّه الأكثر تواترا وانتظاما في تحويل الأموال الى بلد المنشأ (Bouchoucha, Fourati,Zekri,2011). فالرابط بمدينة المنشأ لا يزال يحتفظ بقوّته لدى الجيل الأول للهجرة. يترجم هذا الرباط في حرصه على تحويل كل أمواله المراكمة ببلد الاستقبال الى مجتمعاتها الأصلية باعتبار قوّة حضور فكرة ورغبة العودة وعدم التعامل مع الهجرة كموقف وجداني او عاطفي من بلد المنشأ بل استراتيجية تحسين وضعية وديناميةتغيير مسار حياتي كشف كما أسلفنا عن عمقه وبعده الجماعي.

**٢. قراءة في الأثر التنموي للتحويلات المالية: غلبة البعد الاجتماعي**

ليس ثمة علاقة مباشرة وآلية لحجم التحويلات المالية نحو المجتمعات المحلية ومسألة تنمية المدن في مجتمعات الانطلاق. فالفعل التنموي والقدرة التطويرية للتحويلات المالية او الرساميل المالية للمهاجرين لا تتحدّد بحجم التحويلات النقدية رغم أهميتها بل أساسا بكيفيات ومناويل استثمارها والأدوار التنموية التي يمكن أن تلعبها ووجهة استثمار هذه العوائد. ولزاما أن يعمّق الطرح السوسيوتنموي للهجرة وصلتها بالمسألة التنموية لمجتمعات المنشأ والانطلاق عبر تفكيك بنية الهجرة كما سلف أن تناولناه في الفقرات السابقة. فالفعل التنموي لعوائد الهجرة أو ما يمكن تسميته بالدينامية الهجرية يتأثّر بقوّة ببنبة الظاهرة من جهة غلبة او ضعف حضور اليد العاملة المؤهّلة Qualifié أو وبصفة خاصة حجم هجرة الأدمغة والكفاءات عالية التكوين والتأهيل . فعودة هذه الصنوف من المهاجرين الى مجتمع الانطلاق او ايمانها بدورها التنموي في بلدانها يتّخذ حجما أعمق وأكثر فعالية تنموية من مردودية اليد

العاملة ضعيفة التأهيل او غير المؤّهلة او أيضا المهاجرين غير الشرعيين. فالدينامية الهجرية Dynamique Migratoireتتغاير نتائجها التنموية على مجتمعات الانطلاق اذا انتقلنا Passageمن هجرة جماهيرية Migration de Masseالى هجرة انتقائية Migration sélective أي من هجرة يد عاملة ضعيفة التأهيل او غير مؤهّلة انتقلت الى مجتمعات الاستقبال عبر مسالك غير رسمية ضمن ما اصطلح على تسميته بالهجرة غير النظامية وغير الشرعية الى الهجرة الخاضعة الى اشراف وتوجيه ومتابعة الهياكل الوطنية المعنية بتنظيم سيرورة الهجرة ومتابعة وضعياتها الشغلية بالشتات. فمساهمة الهجرة في التنمية وتحوّلها فعليا الى رافعة تنموية(Nations Unies ,2006) ، يتلوّن ويتحدّد فضلا عن ذلك بكيفيات استفادة الدولة من التحويلات المالية والرساميل الاجتماعية والمالية والمعرفية التي يراكمها المهاجرون (المتواجدين بالمهجر بين ٥ و١٠ سنوات على الأقلّ) Assemblée ) générale des Nations Unies,2006) إضافة الى تأثّرها بوجهة المهاجرين وتركيبة الهجرة (بالنظر خاصة الى معطى التأهيل والكفاءة). ثم إنّ الرساميل المادية ذات الأثر الاقتصادي والتنموي على المجالات الحضرية لا تتحدّد بالتحويلات المالية المباشرة (عبر القنوات الرسمية او القنوات الشخصية غير الرسمية) فحسب بل بما يملكه المهاجر من رساميل **اجتماعية** تجد طريقها الى التوظيف الملموس في الفعل التنموي وتغيير واقع مدن المنشأ أو مدن الانطلاق.

ففعالية وديناميةالتحويلات المالية للمهاجرين تنمويا على المجالات الحضرية التي انطلقوا منها تتغاير بحسب بنية وتركيبة الهجرة بمعنى تأثّرها العميق بنوعية المهاجرين وكفاءاتهم ومؤهلاتهم وقدراتهم على ربط علاقات قويّة ضمن بلد الإقامة بدوائر المال والاقتصاد أو مؤسسات علمية أو بحثية أو اقتصادية أو تنموية تفتح لها مجالا يثمر فرصا حقيقية لتنمية مجالاتها الحضرية ببلد المنشأ وجلب مشاريع تستجيب لواقع التنمية والحضرية بمدينة المنشأ وحاجياتها الفعلية المتعلّقة بمقاومة الفقر والحدّ من البطالة وتنمية البنية التحتية والبنية الأساسية للتنمية الحضرية والاقتصادية بالمدينة. تتأثّر إذا الدينامية التنموية لعوائد الهجرة المالية بالبعد الاندماجي للمهاجر في بلد الإقامة اعتبارا لأنّه الرافعة الأساسية لتشكيل الرأسمال الاجتماعي والثقافي الذي يمنح للرأسمال المادي عمقا وفعالية تنموية قادرة على احداث تغيير ما على المجتمعات المحلية لبلد الانطلاق. فقدرة فعل المهاجر التنموي لمجاله الحضري يتحدّد الى حدّ ما بمستويات اندماجهم وانخراطهم في الحياة الفكرية والعلمية والاقتصادية لمجتمع الإقامة ومسار التمهين وتملّك المهارات وتطويرها التي خضعوا لها طوال تواجدهم بمجتمعات الاستقبال. على أنّ الوضعية الاندماجية للمهاجر تتأثرّ الى حدّ كبير بالكفاءات والمؤهلات التي ينطلق بها من بلد المنشأ والتي

تضمن له وضعية أفضل ضمن مجتمع الاستقبال وسهولة أكبر في الاندماج في سوق الشغل واستفادة أعمق من تجربة الهجرة.

لا يتمثّل المهاجرون أنفسهم كفواعل تنموية ضمن مجتمعاتهم المحلية التي انطلقوا منها نحو مجتمع الاستقبال اعتبارا لضعف حضور نوايا الاستثمار لديهم في مشاريع ذات مردودية وفاعلية تنموية في مقابل توجيه الغالبية العظمى من المهاجرين لتحويلاتهم الى تغطية مقتضيات اليومي العائلي أي مساعدتها على مجابهة النفقات الصحية (العمليات الجراحية او المداواة بالمصحات الخاصة) أو التعليمية (تمويل متابعة الأخوة أو الأبناء للدراسات العليا بالخارج) أو تمكين العائلة من ادخال تحسينات على المسكن أو إضافة طابق سكني أو في كثير من الحالات التي عايناها مباشرة ضمن المجالات الحضرية الذي أجرينا ضمنها مقابلات مع عائلات مهاجرة، ترميم وإعادة بناء الواجهة في اتجاه يستبدل التقليدي بالحديث والقديم بالجديد والبسيط الى الجمالي والفنّي معماريا. فالمهاجرين التونسيين بحسب نتائج دراسة ( TIDO 2011) أو كما يفهم من أقوالهم ذاتها، يعتبرون أنّ مساعدة العائلة واجبة ما داموا يعملون أو هم مستقرّون في بلدان الإقامة أمّا عند برمجة العودة la migration de retour أو التخطيط لها فانّ شراء مسكن أو بنائه هو الهدف والمشغل الرئيس لارتباطه بفكرة تأمين السكن المريح والمناسب عند العودة أو عند بلوغ التقاعد. ذلك أنّ هذه الأسباب شكّلت هدف أكثر من نصف العينة المستجوبة ضمن هذه الدراسة (٥٦.١ بالمئة) من استثمار تحويلاتهم المالية التي بلغت ٥ بالمئة من الناتج القومي الخام سنة ٢٠١٤(Arfa,2016) ، في شراء أو بناء المساكن. وتمثّل مدن الانطلاق المجال الأكثر جذب لبناء أو شراء مسكن. فثلاثة ارباع (٧٧.٤ بالمئة) التونسيين يفضّلون بل يتعمّدون شراء أو بناء مسكن بالحي السكني الذي كانوا يقطنون فيه على سبيل الكراء أو ضمن منزل العائلة بحثا عن ترجمة تجربة نجاح اجتماعي في فعل مادي يفرض إعادة تموضع ضمن بنية المواقع في المحيط الاجتماعي للمهاجر. فالتحسينات المعمارية أو التوسّعات العمرانية التي تنتجها الرساميل المادية التي يرسلها أو يصطحبها المهاجرون معهم الى مدنهم إنّما تحمل ابعادا رمزية بما أنّها تمرّر رسائل اجتماعية تصنع من الشكل المادي نصا سيميائيا أو سيميولوجيا اجتماعية تنشد نوعا من الرباط الاجتماعي الذي يجتهد المهاجر في توجيه محيطه الاجتماعي الى الاعتراف به عبر هذ المظهرة المادية للتحوّل في المكانة الاجتماعية من جهة تصوّره هذه الفئة لنفسها ولموقعها بعد تجربة الهجرة في مجتمع الانطلاق. لذلك تحرس على إعادة ترميم واجهة السكن وتضخيمه في اتجاه يبثّ رسائل تحوّل في القدرة المادية وفي الرباط الاجتماعي بالمجال الحضري الذي منه وعاد اليه مختلفا.

**جدول عدد ١٠: التوزيع الجغرافي لتملّك العقارات من قبل العائدين من الهجرة**

| موقع العقار الذي تم اقتناءه في تونس | الدوائر القنصلية | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | باريس | بقنان | مرسيليا | ميلانو | بالرمو | هنبورغ | |
| ولاية إقامة الأبوين الحالية | %80,5 | %74,6 | %78,7 | %71,5 | %88,0 | %60,0 | %77,4 |
| تونس | %6,9 | %19,1 | %10,6 | %21,2 | %9,0 | %28,0 | %14,1 |
| المناطق السياحية | %2,3 | %2,7 | %4,3 | %5,5 | -- | -- | %3,0 |
| منطقة اخرى | -- | -- | %5,3 | %0,6 | %3,0 | %8,0 | %1,6 |
| غير مصرح به | %10,3 | %3,6 | %1,1 | %1,2 | -- | %4,0 | %3,9 |
| المجموع | %100,0 | %100,0 | %100,0 | %100,0 | %100,0 | %100,0 | %100,0 |
| المجموع العدي | 174 | 110 | 94 | 165 | 100 | 25 | 668 |

المصدر : مشروع "تيدو" – 2011

وهو ما يبرّر إقرار هذا الرابط المفترض بين الهجرة والتغيّر الحضري ضمن مدن المنشأ. فالفعل التنموي للمهاجرين التونسيين الذين بلغ عددهم سنة ٢٠١٤ ( 1 690 325منهم 361 669 نشط)(Arfa,2016 ) ، يغلب عليه البعد العمراني والمعماري مثلما تتأكّد قوّة ارتباط المهاجرين بمجالاتهم الحضرية. فاستثمار التونسيين لعوائد عملهم بمجتمعات الإقامة يفتقر الى معقولية الاستثمار الاقتصادي والبعد الربحي حيث أنّ الغالبية العظمى من نفقاتهم توجّه الى المجال العقاري ويمسّ بصفة أعمق البعد الحضري في تنمية المجتمعات المحلية. فالمهاجر التونسي تستبدّ به رغبة التفاخر الاجتماعي وإظهار المكانة الاجتماعية ماديا عبر تحويل الجزء الأكبر من رأسماله المراكم الى اقتناء افخر السيارات وإعادة بناء أو توسعة أو عصرنة منزل العائلة او شراء منزل جديد بالحي السكني الذي انطلق منه. غير أنّ اعتبار البعض أنّ المكانة الاجتماعية الجديدة (ما بعد الهجرة) لا تتلاءم مع المجال الحضري الذي انطلق منه، خلق دينامية توسّع عمراني وحضري في المدن عبر ظهور احياء جديدة أفضل تهيئة أغلب مالكي العقارات ضمنها من الطبقة الوسطى المترفّهة ومن المهاجرين مثلما تكشف عنه مورفولوجية التوسّعات العمرانية والحضرية بجهة المحرس من ولاية صفاقس مثلا او بمدينة منزل كامل بولاية المنستير أو أحياء بن خلدون وحي التحرير وحي التضامن ودوار هيشر في تونس الكبرى.

**جدول عدد٢٠: وجهات استثمار التحويلات المالية للمهاجرين التونسيين**

| استخدام التحويلات من قبل المستفيدين خلال العشر سنوات الأخيرة | الدوائر القنصلية | | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | باريس | بقنان | مرسيليا | ميلانو | بالارمو | همبورغ | |
| حفل زواج | %47,3 | %37,2 | %42,3 | %32,2 | %38,8 | %41,2 | %40,0 |
| نفقات صحية هامة | %39,5 | %31,7 | %47,7 | %21,0 | %68,2 | %67,7 | %40,3 |
| بناء أو تحسين أو شراء مسكن | %26,2 | %18,9 | %28,2 | %62,0 | %40,3 | %20,6 | %34,8 |
| بعث نشاط اقتصادي | %2,0 | %0,6 | %5,4 | %5,9 | %10,9 | %2,9 | %4,4 |
| نفقات أخرى استثنائية | %7,0 | %4,9 | %6,0 | %14,6 | %4,7 | %17,7 | %8,2 |
| المجموع العددي | 256 | 164 | 149 | 205 | 129 | 34 | 937 |

المصدر : مشروع "تيدو" – 2011

وتتضّح غياب النزعة المشاريعية في السلوك التنموي للمهاجرين في ضعف استثمار أموالهم في مشاريع اقتصادية من جهة [١٣] وعدم بحثهم عن تحقيق أرباح مادية من شراء المساكن. فالغاية الرئيسة من شراء المساكن بمدن المنشأ إنّما هي تحقيق لهاجس الأمان الاجتماعي(Khachani,) الذي يقترن بتأمين المسكن عند العودة نهائيا او عند بلوغ سن التقاعد وانتهاء العلاقة الشغلية بمجتمعات الإقامة من جهة وإبراز المكانة الاجتماعية الجديدة عنوان نجاح تجربة اجتماعية يريد المهاجر ان يحوّلها الى نموذج نجاح اجتماعي. وتتأكّد محورية الأمان السكني عند المهاجر في مقولة أحدهم " **الحمد لله استطعت بعد غربة طويلة أن اشيّد هذا المنزل الكبير والجميل وأن اؤمّن إبنيّ على الأقلّ سكنهم الذي سيأويهم ويخفّف عنهم ثقل تكوين عائلة مستقبلا. فالموظف التونسي عاجز اليوم عن التوفيق بين نفقات الزواج وتكوين اسرة جديدة وبناء قبر الحياة**"[١٤].

إذا كان المعطى الاقتصادي يغذّي فعل قرار الهجرة الفردية او العائلية ويبرّره، فإنّ تأثيره يبدو ضعيفا في اثراء الفاعلية التنموية لفعل استثمار عوائد الهجرة المادية في بلد المنشأ سواء من قبل الحكومات المركزية او من قبل الجماعات المحلية

١٣ لا يتجاوز الاستثمار الأموال المحوّلة الى العائلات ببلد المنشأ في مشاريع اقتصادية٤.٤ % من الأموال المحوّلة بحسب دراسة "تيدو ٢٠١١".

١٤ مقابلة أجريت مع كهل ب.ع قضى ١٠ سنوات في أحد دول الخليج العربي كمعلّم يوم ١٠ جانفي ٢٠٢٠.

والمجتمعات المحلية التي انطلق منها المهاجرون. فالمجالات الريفية الأكثر فقرا والأقلّ تنمية وحوضرة والتي تشكّل أزيد من نصف المجالات الأصلية للمهاجرين التونسيين فإنّها لا تنجح في استقطاب الرساميل التونسية لأبنائها المهاجرين في اتّجاه بعث المشاريع الفلاحية الكبرى أو المتوسطة أو انشاء المؤسسات الاقتصادية القادرة على امتصاص جزء من نسب البطالة العالية وتخيف معدّلات الفقر المرتفعة ضمن هذه الجهات (الهوامش الحضرية والمناطق الداخلية في وسط البلاد وجنوبها خاصة). فكما أسلفنا فإنّ المهاجر يبدي حرصا على تحويل أموال الى عائلته بشكل منتظم ومتواتر طوال وجوده ببلد الاستقبال من أجل مساعدتها على مجابهة مصاريف الحياة اليومية المتّصلة بالأكل والملبس والتداوي والتعليم بدرجة أولى وتوجيه جزء منها الى تحسين المسكن أو توسيعه أو بناء مسكن جديد بدرجة ثانية. فالرساميل المراكمة طوال التواجد بالشتات لا تستهلك في انتاج القيمة المضافة وتوسيع رأس المال وتضخيمه بقدر ما تنفق في قيم استهلاك نهائي (الاكل واللباس والتداوي) أو ثابت (العقارات). ثم إنّ اسهام الرأسمال المتأتي من الشتات التونسي في المقاولات والمشاريع لا تتجاوز ٤.٧ بالمئة سنة ٢٠١١ من جهة مثلما أنّه يميل الى الاستثمار الحذر المستقرئ من سلوك بعث المؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا المستندة أساسا الى الرأسمال العائلي والإدارة العائلية.

حيث أنّ هذا الشكل من المؤسسات الاقتصادية يمثّل بحسب دراسة مكتب شمال افريقيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة، الغالبية العظمى أي 98,8 بالمئة من المقاولات المحدثة سنة ٢٠١١. وقد انتهت دراسة الوكالة الوطنية للتوظيف والعمل الحرّ (ANETI) ( L'Office français de l'immigration et de l'intégration,2017)حول المردودية الاقتصادية لاستثمارات التونسيين العائدين من فرنسا بين ٢٠١١ و٢٠١٥ (عينة ١٦٠ عائدا) الى أنّ المشروع الاقتصادي الواحد لا يوفّر أكثر من موطن شغل إضافة الى باعث المشروع. ولم تشذّ هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات التي استندنا اليها وعن نتائج الملاحظات الميدانية التي سجلناها ضمن المجالات الحضرية التي أجرينا فيها عدد من المقابلات مع عائلات خاضت تجربة الهجرة لسنوات كثيرة قبل اتخاذ قرارها بالعودة الى مدينة المنشأ والانطلاق. فنتائجها تعيد تأكيد الطابع المفرد في الحذر للسلوك الاستثماري وعدم رغبته في بعث المشاريع المتوسطة والكبرى واتجاه الغالبية الكبرى الى المؤسسات الصغيرة جدا micro entrepriseإضافة الى تأكيد تأثير العائلة القوي في قرار الهجرة من جهة وفي كيفية التصرّف في التحويلات المالية والرساميل التي يراكمها ويعود بها المهاجرون.

**جدول عدد ٠٣: تطور المقاولات ووجهاتها**

| فئة الأجراء | السنة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
| 0 | 411 080 | 435 229 | 448 398 | 467 861 | 491 206 | 517 440 |
| 2-1 | 37 177 | 38 406 | 40 557 | 41 831 | 43 324 | 45 234 |
| 5-3 | 13 538 | 13 867 | 14 464 | 14 861 | 15 632 | 15 904 |
| المقاولات الصغيرة جدا | **461 795** | **487 502** | **503 419** | **524 553** | **550 162** | **578 578** |
| النسبة المئوية | **96,7%** | **96,8%** | **96,8%** | **96,8%** | **96,8%** | **96,9%** |
| 9-6 | 5 460 | 5 520 | 5 723 | 6 047 | 6 459 | 6 668 |
| 19-10 | 4 315 | 4 444 | 4 542 | 4 858 | 5 039 | 5 137 |
| المقاولات الصغيرة | **9 775** | **9 964** | **10 265** | **10 905** | **11 498** | **11 805** |
| النسبة المئوية | **16,0%** | **2,0%** | **2,0%** | **2,0%** | **2,0%** | **1,9%** |
| المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا | **471 570** | **497 466** | **513 684** | **535 458** | **561 660** | **590 383** |
| النسبة المئوية | **98,7%** | **98,8%** | **98,8%** | **98,8%** | **98,8%** | **98,8%** |
| 49-20 | 3 075 | 3 041 | 3 190 | 3 353 | 3 430 | 3 492 |
| 99-50 | 1 356 | 1 414 | 1 469 | 1 537 | 1 570 | 1 635 |
| المقاولات المتوسطة | **4 431** | **4 455** | **4 659** | **4 890** | **5 000** | **5 127** |

يشي عدم ميل التونسيون العائدون من الشتات الى المغامرة الاقتصادية باستثمار كل عوائدهم المالية في بعث مشاريع متوسطة او كبرى توجسّا من الخسارة المحتملة أو من تعقّد مسالك البعث وإجراءات الاستثمار في القانون التونسي. لذلك يكشف سلوكهم التنموي عن تصوّر مخصوص لصورتهم كفواعل تنموية وانتظارات الدولة والمجتمع المحلي منهم كأصحاب رؤوس أموال وافدة قادرة على خلق ديناميكية تنموية بالمجال السكني الضيق ( الحي او المدينة) او الواسع ( الجهة والبلاد ) ، يقيّد السلوك الاستثماري للمهاجرين ويقلّل من فاعليته التنموية اعتبارا لاتّجاه الغالبية الى تأمين العائلة اجتماعيا والذي يعني في تصوّرهم المتقاسم بين غالبيتهم الأولوية المطلقة لهدف بناء أو اقتناء او توسيع المسكن العائلي وامتلاك السيارة المناسبة للوضعية الاجتماعية الجديدة التي يميلون الى تجسيدها ماديا عبر هذين المجالين. فعبر المسكن والسيارة يستدلّ اجتماعيا مباشرة على المكانة الاجتماعية التي يصرّ المهاجرون، الذين أجرينا معهم مقابلات ضمن مجالات حضرية متنوّعة[١٥]، على

١٥ فقد ورد في خطاب أحد المهاجرين ( س.ط. حي الياسمين المرناقية)الذي لم يكتفي باصطحاب سيارة خاصة بل انّ كل من ابنيه اصطحب معه سيارة خاصة به باعتبار حمل كل واحد منهما للجنسية الفرنسية كجيل ثان للهجرة ولد ببلد الاستقبال. وحرصه على إضافة طابق ثان رغم عدم يقينه من موقف أبنائه من العودة النهائية الى بلد المنشأ. وهو ما يكشف السلوك التنموي المشوّه والدينامية التنموية المعطّلة بفعل هكذا أفكار وسلوكات وتصورات اجتماعية ترى في السلوك الاستهلاكي الفرجوي والتباهي الاجتماعي غاية مشروعة ترضي أو تمثّل تعويضا نفسيا اجتماعيا عن تضحيات الغربة.

ابرازها ورغبتهم في أن يلمسونها في تصرفات وردود أفعال المحيطين بهم ضمن الحي او المدينة.

**خاتمة**

لا شكّ أنّ الدولة تتحمّل قسما هاما من المسؤولية في ضعف المردودية التنموية لعوائد الهجرة لغياب أو عدم جدوى البرامج الخصوصية للإحاطة بالمهاجرين وتوجيههم وتشجيعهم على استثمار تحويلاتهم المالية في مشاريع تنموية ذات مردودية اقتصادية وتنمويا عالية تسهم في حلّ مشكلات الفقر والبطالة من جهة وتطوير قطاعات اقتصادية ذات خصوصية محلية ترتبط بطبيعة الجهة وتركيبتها السوسيولوجية. فقيمة التحويلات المالية الناتجة عن هجرة التونسيين لا تنحصر في تحسين ميزان الدفوعات والرفع من قيمة الادخار الوطني بل في مآلات هذه الأموال وتحوّلها الى رساميل منتجة لقيم مضافة وتحوّلاها الى رافعة تنموية وطنية وجهوية ومحلية تلامس متعدّد مناحي الحياة الاقتصادية. فالهجرة هي مؤشر على مستوى التنمية في بلد الانطلاق من جهة ان توسّع الظاهرة دليل على عجز الدولة ومنوالها التنموي عن الاحتفاظ برأسمالها البشري المؤهّل او غير المؤهّل لافتقارها للحلول التنموية لمشكلات البطالة والفقر وغياب الآفاق العلمية والمهنية والشغلية المناسبة لطموحات وانتظارات اليد العاملة المتعلّمة والمؤهّلة. ومن جهة أخرى فالهجرة أضحت أحد أهم ركائز الاستراتيجيات التنموية لبلدان المنشأ لما تقدّمه من تدفقات عالية للتحويلات المالية التي قد تتحول الى رافعة تنموية ومصدر لخلق ديناميكيات تنموية اذا ما أحسنت الدول تأطير وتوجيه المهاجرين والعائدين منهم أيضا لتحوّلهم الى فواعل تنموية مهمّة. وهو ما انتهينا الى تأكيد ضعفه عبر ما قدّمته لنا كثير من الدراسات الأكاديمية او التي أشرفت عليها هيئات الأمم المتحدة.

**المراجع:**

**كتب**


١. السحباني. عبد الستار، (٢٠١٦)، **الشباب والهجرة غير النظامية في تونس**. دراسة ميدانية للتمثلات الاجتماعية والممارسات والانتظارات، تونس،المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٢. المالكي، عبد الرحمان(٢٠١٥)، **الثقافة والمجال: دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب** .فاس: كلية الآداب ظهر المهراز، مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية.

٣. بيك. أولبريش(٢٠١٣)، **مجتمع المخاطر العالمي**، بحثا عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل وهند إبراهيم، القاهرة، المركز القومي للترجمة.

٤. مبروك. مهدي(٢٠١٠)، **أشرعة وملح (ثقافة الهجرة السرية: الشبكات والتنظيم)**، تونس، دار سحر للنشر.

٥. مولاي، سامي(٢٠١٥)، **دراسة عن تحويلات التونسيين بالخارج**، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال افريقيا، الأمم المتّحدة.

٦. الهرماسي.عبد اللطيف(١٩٩٣)، **الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس أنموذجا**، تونس،سراس للنشر.


**المجلات :**


٧. التايب.عايشة(٢٠١٧)، **الفتاة العربية والهجرة إلى الجنات الموعودة محاولة في الفهم**، مجلة عمران ، عدد ٢١.


**مواقع الكترونية**


١. المركز الوطني للشباب ، http://www.onj.nat.tn/index.php/ar/

٢. جولان. تيبو، **الدولة التونسية والتونسيون في الخارج**، دراسة حول ديناميكيات الجاليات العربية المغتربة: تعزيز المساهمات الإيجابية في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية والتحولات الديمقراطية في أوطانهم الأصلية، المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١١٠. الموقع الإلكتروني : http://www.iom.int


**وثائق واحصائيات**


١. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم(١٩٩٠)، 158/اعتمدت بقرار الجمعية العامة ٤٥، المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠

https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CMW.aspx

٢. الإحصاء العام للسكان والسكنى، المعهد الوطني للإحصاء، (٢٠١٤)، http://census.ins.tn/ar/recensement
٣. إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال افريقيا، دراسة مقارنة(٢٠١٤)، الأمم المتّحدة ، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ،الرباط، مكتب شمال افريقيا .
٤. البنك المركزي التونسي
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/indicateurs.jsp?la=AR
٥. المعهد الجامعي الأوروبي .الاتحاد الأورومتوسطي للأ بحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية :ملمح الهجرة في تونس(٢٠١٠)، المعهد الجامعي ا لأوروبي، الاتحاد الأورومتوسطي للأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية، الثورة التونسية والهجرة غير الشرعية نحو أوروبا :ردود الفعل الأوروبية والتونسيه، ٢٠١١.

**Bibliographie**

**Livres**

1. Castells, M,(1997) ; **Vers une théorie de la planification urbaine**,Paris, Maspero.
2. Degenne. A, Forsé. M,(1994), **Les Réseaux sociaux. Une Analyse structurale en sociologie,** Paris, Éditions Armand Colin.
3. Granovetter, Marc.(2000), **Le marché autrement. Les réseaux dans l'économie**. Préface de Jean-Louis Laville, Benoît Levesque et Isabelle This-Saint-Jean ; introduction de l'auteur. Paris, Desclée de Brouwer (Sociologie économique).
4. Kassar. Hassène,(2005), Changement Sociaux Et Emigration Clandestine En Tunisie , XV Congrès de l'UIESP, Tours, 33 pages.
5. Sayad. Abdelmalek,(1999), **La Double Absence : des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré**, Paris, Éditions du Seuil.
6. Séraphin Gilles,(2016), **Famille et migration, Recherches familiales,** 13, Paris, Éd Union Nationale des Associations Familiales.

**Référence électronique**


1. Arfa. Chokri,(2016), **Aspects socio-économiques, mutations et enjeux des migrations en Tunisie**، Actes de la deuxième Ecole d'Eté sur la Migration « Migration et Développement Durable en Tunisie : observations, analyses et perspectives » IHET, Tunis.
2. Assemblée générale des Nations Unies,(2006), **Migrations internationales et développement**, Rapport du Secrétaire général, A/60/871, 18 mai 2006.
3. Étienne Piguet,2013), « **Les théories des migrations. Synthèse de la prise de décision individuelle** », Revue européenne des migrations internationales [En ligne], vol. 29 - n°3 | 2013, mis en ligne le 01 septembre 2016, consulté le 25 janvier 2020. URL : http://journals.openedition.org/remi/6571 ; DOI : 10.4000/remi.6571
4. Ibtihel Bouchoucha. Habib Fourati. Lina Zekri,(2011), **Quel liens les Tunisiens résidant en Europe gardent- ils Avec le pays d'origine**, Organisation Internationale pour les migrations, http://ote.nat.tn/wp-content/uploads/2018/05/Enquete-TIDO.pdf
5. Jordan Pinel,(2019), « **Séraphin Gilles, Famille et migration** », Revue européenne des migrations internationales [En ligne], vol. 35 - n°1 et 2 | 2019, mis en ligne le 01 octobre 2019, consulté le 26 janvier 2020. URL : http://journals.openedition.org/remi/12408.
6. Khachani. Mohamed, **Dialogue Sur La Coopération Migratoire En Méditerranée Occidentale**, Panel thématique. « Des liens entre migration et développement », https://www.iom.int/jahia/webdav/shared.
7. L'Office français de l'immigration et de l'intégration (OFII),(2017) **MIGRATION DE RETOUR ET**

**RÉINSERTION EN TUNISIE ENJEUX, POTENTIELS ET ROLE DE L'ACCOMPAGNEMENT**, ACTES DU SÉMINAIRE. 30 & 31 mars 2017, https://www.expertisefrance.fr/documents/20182/391705/Actes-LemmaC3_Retour+et+r%C3%A9isnertion+migrantsTN.pdf/dcc53962-3285-4503-9aee-53e901193a52.

8. Nations Unies (2006), **Migrations internationales et développement**, Rapport du Secrétaire général (New York, Nations Unies, 2006).